التّنمية الإنسانية في الدول العربية: دراسة في الواقع والمعوقات

د: لطارق تاحي
أستاذ محاضر "ب"،
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر

ملخص:

تشهد التنمية الإنسانية في الدول العربية تباين كبير بين مختلف أقطار والأقاليم العربية وهذا بالرغم من الامتداد الجغرافي لدول المنطقة وما يجمع هذه الدول من خصائص سسيولوجية، تاريخية ثقافية، ودينية مشتركة. حيث تعتبر دول الخليج أكثر الدول تقدما في تصنيف الدول العربية للتنمية الإنسانية. حيث يعد استثمار الريع النفطي في تنمية الفرد من أهم مقومات هذا التقدم.

تواجه الدول العربية مجموعة من العوائق –التي تعود أساسا إلى المتغيرات الداخلية بالدرجة الأولى– والتي تحول دون الوصول إلى ضمان حياة لائقة يصبو إليها الفرد العربي، ومن جملتها تراجع الحرية الاقتصادية في بعض الدول العربية والتي تعد أساس توفير الفرص الاقتصادية للفرد العربي، المبالغة في النفقات العسكرية والتي تستنزف الموارد المالية والتي من المفروض أن توجه للاستثمار في تنمية الفرد، مشكلة الفساد والذي يكرس الوجه غير الرسمي وغير القانوني لاستنزاف موارد الدولة، وكذا تراجع الاستثمار في الرأسمال البشري العربي.

مقدمة:

تواجه المجتمعات والشعوب العربية مجموعة من المشاكل والعوائق التي تحول دون ضمان الحياة اللائقة التي ينبغي أن يتمتع بها الفرد العربي، وترتبط معظم هذه العوائق بخصوصيات الدول العربية إن من حيث مفهوم الدولة والسلطة في هذه الدول، أو البنية الاقتصادية التي ترتكز عليها عملية التنمية الاقتصادية.

تحاول هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف هذه **العوائق والإشكالية بمختلف مصادرها أكانت سياسية أو اقتصادية وهذا من خلال محاولة فهم طبيعة المشاكل التي تحول دون أن يتمتع الفرد العربي بالحريات والفرص الاجتماعية بمختلف أنواعها والتي تمكنه من تحقيق الحياة اللائقة تضمن له العيش في سعادة وكرامة إنسانية؟**. وعلى هذا الأساس يعد اقتراب توفير الحريات والفرص الاجتماعية المدخل المنهجي التي ستتبعه الدراسة وهذا على اعتبار أن اقتراب التنمية الإنسانية يقوم على مبدأ الحريات والفرص الاجتماعية.

كما تهدف الدراسة إلى دراسة العلاقات التأثيرية الموجودة بين مختلف متغيرات التنمية الإنسانية ومحاولة إسقاطها على دول العربية. إذ يبتعد طرح التنمية الإنسانية عن الطرح الكلاسيكي للتنمية القائم على متغير فرص الدخل فقط. تنطلق مقاربة التنمية الإنسانية من اعتبار الدخل بمثابة فرص اجتماعية واحد من بين مجموعة كبيرة من الفرص كالتعليم الصحة، الفرص الاقتصادية والسياسية...الخ.

المبحث الأول: مفهوم التنمية الإنسانية وواقعها في الوطن العربي

نحاول بداية تعريف التنمية الإنسانية عامة ثم الوقوف على واقعها في الوطن العربي من خلال مطلبين اثنين، على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف التنمية الإنسانية.

لقد عرّف التقرير السنوي الأول لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية (**PNUD 1990**) التنمية الإنسانية أنها:"عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها وهذا بتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للأفراد كي يعيشوا حياة مكتملة"[1]. حيث تهدف مقاربة التنمية الإنسانية إلى تكوين القدرات من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية والتدريب،كما أنه يهدف كذلك إلى استعمال هذه القدرات فيما ينفع الأفراد.

ترتكز مقاربة التنمية الإنسانية على أربع أسس:الإنتاجية، العدالة، الاستمرارية والمشاركة(2) .إذ لا بد من زيادة قدرات الأفراد التعليمية والتدريبية حتى تزداد الإنتاجية ويزداد الدخل ومن ثمة تزداد القدرة على إشباع الحاجيات، ومن جهة أخرى يجب أن تتاح أمام جميع الأفراد فرص متساوية للاستفادة من التنمية وضمانها للأجيال اللاحقة.

لقد داوم تقرير التنمية الإنسانية منذ سنة **1990** إصدار عدة مؤشرات تهدف إلى قياس التنمية الإنسانية ولعل من بين أهمها مؤشر التنمية الإنسانية (**Human Développent Index (HDI**) وهو المؤشر الذي سوف نتبناه في هذه الدراسة. حيث أن هذا المؤشر هو أول مؤشر اعتمده تقرير التنمية الإنسانية وكان هذا في **1990**،حيث يرتكز على ثلاث متغيرات تتمثل في:

— المستوى الصحي معبرا عنه بالعمر المتوقع عند الميلاد (الحياة الطويلة والصحية).

— مستوى التحصيل العلمي معبرا عنه بالمتوسط المرجح لنسبة إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، إضافة إلى معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

— مستوى المعيشة معبرا عنه بمتوسط الدخل الحقيقي، وهذا بتحويل الدخل إلى عملة الدولار وفقا لسعر الصرف المحدد على أساس مبدأ تعادل القوى الشرائية (**Purchasing Power Parity (PPP** حتى يكون قابلا للمقارنة بين الدول.

المطلب الثاني: واقع التنمية الإنسانية في العالم العربي.

من خلال الجدول رقم **01** يمكن الخروج بمجموعة من النقاط التي يمكن من خلالها تكوين صورة عامة عن واقع التنمية الإنسانية في الدول العربية.

– يعرف مستوى التنمية الإنسانية في الدول العربية تراجعا واضحا مقارنة بمختلف المناطق في العالم،إذ وصل إجمالي مؤشر التنمية الإنسانية **I.D.H** للدول العربية مجتمعة **0.652**، وهي قيمة متواضعة نسبيا مقارنة بمنطقة آسيا وأوروبا الوسطى والتي سجلت بها هذا المؤشر قيمة **0.771**، أو منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكراييبي والتي وصل المؤشر المعني إلى قيمة **0.741**. بالمقابل تتجاوز قيمة مؤشر التنمية الإنسانية العربي بعض المناطق وهي عادة المناطق الأقل تطورا (**Least Developed Countries**) (وهذا حسب تصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **U.N.C.T.A.D** والذي يضع جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء كدول أقل تطورا). حيث وصل قيمة مؤشر التنمية الإنسانية لمنطقة جنوب آسيا **0.558**،كما وصل قيمة نفس المؤشر في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء إلى **0.475**. وتتميز الدول الأقل تطورا (دول إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب أسيا) بنسب عالية من الفقر وتراجع كبير في السن المتوقع عند الازدياد وتفشي الأمراض والأوبئة على نطاق واسع وكذا تراجع لمتوسط سنوات التمدرس.

الجدول رقم 1: التنمية الإنسانية في الدول العربية (تقرير 2013)

تصنيف الدول	الدولة	الترتيب العالمي لدليل التنمية الإنسانية	دليل التنمية الإنسانية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة المتوقعة	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالدولار PPP 2005)
تنمية إنسانية مرتفعة جدا	قطر	36	0.834	78.5	12.2	87 478
	دولة الإمارات	41	0.818	76.7	12.0	42 716
تنمية إنسانية مرتفعة	البحرين	48	0.796	75.2	13.4	19 154
	الكويت	54	0.790	74.7	14.2	52 793
	السعودية	57	0.782	74.1	14.3	22 616
	ليبيا	64	0.769	75.0	16.2	13 765
	لبنان	72	0.745	72.8	13.9	12 364
	سلطنة عمان	84	0.731	73.2	13.5	24 092
	الجزائر	93	0.713	73.4	13.6	7 418
	تونس	94	0.712	74.7	14.5	8 103
تنمية إنسانية متوسطة	الأردن	100	0.700	73.5	12.7	5 272
	فلسطين	110	0.670	73.0	13.5	3 359
	مصر	112	0.662	73.5	12.1	5 401
	سوريا	116	0.648	76.0	11.7	4 674
	المغرب	130	0.591	72.4	10.4	4 384
	العراق	131	0.590	69.6	10.0	3 557
تنمية إنسانية منخفضة	اليمن	160	0.458	65.9	8.7	1 820
	جيبوتي	164	0.445	58.3	5.7	2 350
	السودان	171	0.414	61.8	4.5	1 848
	الصومال	.....	.....	51.5	2.4	.....

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية لسنة **2013**

– تشهد مستويات التنمية الإنسانية تباينا واضحا بين مختلف المناطق والدول في المنطقة العربية ففي حين تتمتع دولتين بتنمية إنسانية مرتفعة جدا نجد ثمانية **(08)** دول تتميز بتنمية إنسانية مرتفعة وعشر **(10)** دول مصنفة ضمن مستوى متوسط أو ضعيف للتنمية الإنسانية. كما يشير تقرير التنمية الإنسانية لسنة **2013** إلى أن دول الخليج العربي تتصدر ترتيب مؤشر التنمية الإنسانية العربي، إذ تتميز قيم مؤشر تنميتها إنسانية بارتفاعها مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم العربي. فقد احتلت دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة السادسة والثلاثون **(36)** والواحد والأربعين **(41)** عالميا والأولى والثانية عربيا على التوالي في ترتيب دليل التنمية الإنسانية **(H.D.I)**[3]. هذه المؤشرات تعبر عن تنمية إنسانية مرتفعة في هاتين الدولتين إن على المستوى الدولي أو على المستوى العربي. كما تحتل كل من دولة البحرين، والكويت والمملكة العربية السعودية مراتب متقدمة عربيا في مستوى التنمية الإنسانية، حيث تحتل هذه الدول المراتب **48**، **54**، **57** عالميا والمراتب الثالثة، الرابعة والخامسة عربيا على التوالي. ويمكن تفسير تصدر دول الخليج لترتيب التنمية الإنسانية في الدول العربية لنجاحها في استعمال نموها الاقتصادي (والذي مصدره الثروة النفطية) في توسيع خيارات مواطنيها من حيث فرص الدخل أو الفرص الاجتماعية الأخرى، إلا أنه يختلف مدى نجاح دول الخليج في هذا المسعى من دولة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال فان ترتيب مؤشر التنمية الإنسانية لدولة الإمارات العربية المتحدة أحسن من ترتيب دولة الكويت وهذا بالرغم من أن الدخل الفردي في الكويت أعلى مقارنة بما هو عليه في دولة الإمارات.

– يمثل نمو الدخل الفردي عاملا أساسيا لتفسير ارتفاع قيمة دليل التنمية الإنسانية في معظم دول الخليج، إذ يعرف معدل نصيب الدخل الفرد من الدخل الخام ارتفاعا كبيرا مقارنة بقرينه في العالم أو في المنطقة العربية، إذ يشير تقرير التنمية الإنسانية لسنة **2013** إلى أن نصيب الدخل الفردي في قطر قد فاق **87** ألف دولار، أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد وصل إلى **42** ألف دولار، أما في الكويت فقد جاوز **52** ألف دولار. عند التدقيق في المقارنة بين الدخل الفردي ومؤشر التنمية الإنسانية في دول الخليج نجد أن ثمة تباين في مدى أهمية الدخل في توزيع الفرص في هذه الدول، فعلى سبيل المثال فان ترتيب مؤشر التنمية الإنسانية للسعودية (المرتبة **57**) أحسن من نظيره

لسلطة عمان (المرتبة **84**) وهذا بالرغم من أن الدخل الفردي لهذه الأخيرة أعلى من الدخل الفردي في السعودية، الأمر الذي يوحي بأن الفرص الاجتماعية (فرص التعليم، الصحة، فرص الإنتاج والوصول إلى الأسواق الخارجية) هي أكثر إنصافا في التوزيع في السعودية مقارنة بسلطنة عمان. وعلى هذا الأساس فان الدخل يمثل فرصة واحدة من بين مختلف الفرص الاجتماعية الأخرى، ولا يمكن بحال من الأحول ضمان حياة لائقة للفرد بالاعتماد على فرصة اجتماعية واحدة وهي الدخل.

– إن مقارنة تطور مؤشرات التنمية الإنسانية في فترات متباعدة يسمح لنا بملاحظة كيفية أداء الدول والحكومات العربية في مجال الاستثمار في التنمية الإنسانية. يشير الجدول رقم **02** إلى ترتيب الدول العربية من حيث مؤشر التنمية الإنسانية في فترات متباعدة، إذ نحاول من خلال الجدول أن نلخص تطور هذا المؤشر من خلال المقارنة بين فترتين زمنيتين متداخلتين **1970- 2010** و**1990-2010.**

عند تحليل مستوى تغير دليل التنمية الإنسانية لفترات متباعدة وبأخذ **1970** و**1990** كسنوات مرجعية نلاحظ أن الدول العربية عرفت تطورا ملحوظا سنوات السبعينات مقارنة بما كان عليه الأمر في تسعينات القرن الماضي.

الجدول رقم 02: ترتيب الدول العربية من حيث تغّير دليل التنمية الإنسانية 1970-2010 و1990-2010.

ترتيب نمو الناتج المحلي الخام	الترتيب دليل التنمية الإنسانية غير المرتبطة بالدخل	الترتيب دليل التنمية الإنسانية	ترتيب نمو الناتج المحلي الخام	الترتيب دليل التنمية الإنسانية غير مرتبطة بالدخل	الدولة	ترتيب دليل التنمية الإنسانية
2010–1990			2010–1970			
40	07	15	19	01	سلطنة عمان	01
108	02	18	111	03	السعودية	05
21	12	14	20	06	تونس	07
98	19	30	100	05	الجزائر	09
43	10	12	42	14	المغرب	10
114	18	41	132	04	ليبيا	13
32	28	21	39	25	مصر	17
118	88	103	38	24	الإمارات	19
67	93	94	104	21	البحرين	34
44	53	51	87	26	الأردن	43
58	104	104	121	73	قطر	58
09	118	22	72	121	السودان	67
50	59	61	131	48	الكويت	68
08	54	29	92	89	لبنان	94
130	109	100	133	117	جيبوتي	122

المصدر: United Nations Development Program, Arab Development Challenges Repor 2011.

أما فيما تعلق بتوجهات الحكومات العربية في الاستثمار في التنمية الإنسانية (معبرا عنه بمؤشر التنمية الإنسانية غير مرتبطة بالدخل) فقد واصلت الثلاث الدول الأولى في الترتيب وهي سلطنة عمان، السعودية وتونس في تحسين استثمارها في مجالات التنمية الإنسانية. فبالمقارنة بين فترتي **1970-2010** و**1990-2010**، انتقلت كل من سلطنة عمان،السعودية وتونس من المرتبة **01، 03، 06** إلى المرتبة **07، 02، 12** على التوالي. بالمقابل شهدت دول عربية أخرى تراجع في الاهتمام في مجال الاستثمار في مجال التنمية الإنسانية في الفترتين سابقة الذكر، فعلى سبيل المثال تراجعت الجزائر من المرتبة الخامسة **(05)**إلى المرتبة التاسعة عشر**(19)** وهذا لما عرفته هذه الدولة من أزمات اقتصادية، أمنية واجتماعية سنوات التسعينات. أما ليبيا فقد تراجعها تصنيفها من المرتبة الرابعة **(04)** بين **1970–2010** إلى المرتبة الثامنة عشر**(18)** بين **1990-2010**. أما السودان، الكويت، لبنان وجيبوتي هي أضعف الدول تطورا في ترتيب مؤشر التنمية الإنسانية أو حتى مؤشر التنمية الإنسانية غير المرتبط بالدخل. وبالرغم من تذيلها ترتيب المؤشر عرفت لبنان تطورا ملحوظا في مؤشرات التنمية الإنسانية غير مرتبطة بالدخل، حيث أن حالة الحرب الأهلية التي عرفتها هذه الدولة حالت دون تحقيق تطور في هذا المؤشر سنوات السبعينات (المرتبة **89**)، أما في فترة

2010-1990 نلاحظ أن لبنان انتقلت إلى المرتبة **54** وهو تطور سريع وملموس يعكس حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي نسبيا.

المبحث الثاني: أهم معوقات التنمية الإنسانية في الدول العربية

يمكن أن نجمل هذه المعوقات فيما يلي: المبالغة في النفقات العسكرية، اعتماد الدول العربية على إستراتيجية أحادية التصدير كمصدر للنمو الاقتصادي، المبالغة في الإنفاق العسكري، تحدي الحرية الاقتصاديات، تنامي ظاهرة الفساد.

المطلب الأول: اعتماد الاقتصاديات العربية على أحادية التّصدير كمصدر وحيد للنمو

يساهم القطاع النفطي بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي التي تحققه اقتصاديات الدول العربية والتي عادة ما توصف على أنها اقتصاديات ريعية، حيث تستحوذ المنطقة العربية على ما يقارب **43%** من الاحتياطي العالمي للنفط، كما أنها تشارك بنسبة **30%** من الإنتاج العالمي (حسب إحصائيات سنة **2011**)[4]. وتمثل مداخيل القطاع النفطي ما يقارب **80%** من إجمالي الدخل القومي الخام لهذه الدول[5]. وعلى هذا الأساس فان حصة الإنتاجية ضعيفة جدا في تكوين الناتج القومي الخام لاقتصاديات الدول النفطية أو غير النفطية. كما أدى هذا الوضع إلى ضعف حصة الدول العربية في إجمالي التجارة الدولية فعلى سبيل المثال تشارك اقتصاديات الدول العربية اللانفطية بأقل من **1%** من إجمالي التجارة العالمية[6].

يمثل اعتماد الدول العربية على النفط كمحرك لاقتصادياتها خطرا اقتصاديا وهذا لما تعرفه أسعار النفط من عدم استقرار وزيادة إمكانية حصول "صدمات نفطية" كالتي عرفها العالم نهاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث تراجع سعر برميل النفط في السوق الدولية من **28** دولار سنة **1984** إلى أقل من **19** دولار سنة **1997** ما أدى بمعظم الدول النامية المعتمدة على النفط كمصدر للثروة، إلى الدخول في أزمات اقتصادية جعلت من الاستدانة الخارجية أمرا حتميا.

من خلال الشكل رقم **01** نلاحظ أنه ثمة علاقة سببية طردية بين سعر النفط إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، أي كلما ارتفع سعر النفط كلما نمى الناتج المحلي لهذه الدول الأمر الذي يوحي أن عائدات النفط تساهم بحصة كبيرة في الناتج المحلي لهذه الدول. حيث تشير إحصائيات صندوق النقد العربي لسنة **2010** إلى أن القطاع النفطي يساهم بنسبة **90.6%** من المداخيل الحكومية في ليبيا، حيث تعتبر أكبر الدول اعتمادا على النفط في تكوين مداخيلها الحكومية. أما الجزائر فيساهم النفط بـــ **66%** من المداخيل الحكومية، كما تقدر هذه النسبة بـــ**62%** في اليمن. أما في منطقة الخليج العربي فتساهم عائدات النفط بـــما بمتوسط **80.7%** من المداخيل الحكومية في هذه الدول (الإمارات العربية المتحدة بـــ**75.9%** البحرين بـــ **81.8%**، الكويت بـــ**93.8%**، سلطنة عمان بـــ**81.7%**، قطر بـ**60.8%** والمملكة العربية السعودية بـــ**90.4%**) [7] ـــ

الشكل رقم 01: أسعار النفط مقارنة بإجمالي الناتج المحلي للدول العربية (1976-2007)

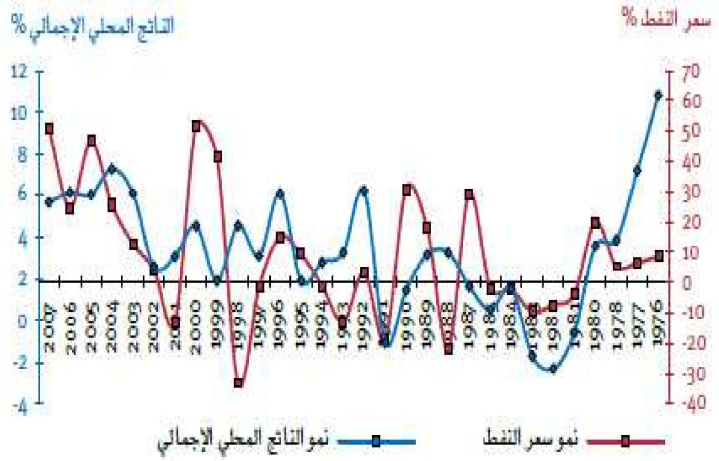

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة **2009.**

وتعرف مساهمة القطاع النفطي في المداخيل الحكومية تراجعا كبير في البلدان العربية التي لا تزخر بثروة النفط أو التي تمتلك احتياطات متواضعة. ومن بين هذه الدول المملكة المغربية،موريتانيا لبنان، الأردن، جيبوتي، مصر (التي يشارك القطاع النفطي بنسب ضعيفة في الدخل الحكومي والذي يقدر بـــ **9.5%**)[8].

المطلب الثاني: المبالغة في الإنفاق العسكري.

تعتبر النفقات العسكرية من بين أهم الآليات التي تعتمد عليها الدول قصد تأمين نفسها من الأخطار الخارجية والتي تتميز بطابعها العسكري إلا أنه يمكن أن يؤدي الإفراط في التسلح إلى نتائج سلبية في القطاعات المدنية (القطاع العسكري والاجتماعي).

يرى روبرت ماكنمارا **R.Macnamara** (وزير الدفاع الأمريكي السابق والرئيس السابق للبنك الدولي) أنه ثمة علاقة طردية بين النفقات العسكرية وأمن الدولة (كلما أنفقت الدولة على التسلح كلما أدى رفع مستوى تأمين الدولة)،إلا أنه وبمجرد أن تصل النفقات العسكرية إلى مستويات معينة (الإنفاق العسكري المفرط) فإنها لا تؤدي هذه الأخيرة أدورا جديدة في تأمين الدولة (مستوى الأمن يبقى مستقر بالرغم من الارتفاع المتواصل للنفقات العسكرية). وفي النقطة التي يعرف الأمن فيها استقرارا مقارنة بارتفاع نسبة النفقات العسكرية فان هذه الأخير تمثل عبئا على اقتصاد الدولة وأمنها. ولابد حسب ماكنامارا عند الوصول إلى هذه الوضعية الاتجاه نحو الإنفاق على التنمية بشتى توجهاتها[9]. ولا تختلف نتائج ثورسون **Thorsson** والتي وصلت إليها أبحاثه عن تلك التي توصل إليها مكنامارا آنفا. إذ اهتم بدراسة العلاقة السببية بين نزع السلاح والتنمية **Relationship between Disarmament and Development** وخلص إلى نتيجة مفادها أن ثمة علاقة تأثير عكسية (سلبية) بين مستوى النفقات العسكرية والتنمية[10].

يوضح الشكل رقم **02** نسب الإنفاق الحكومي لبعض القطاعات الأساسية في الدولة، وقد تم تحديدها في قطاع الصحة، التعليم والقطاع العسكري. يلاحظ أن ما تنفقه دول **O.C.D.E** على القطاع العسكري أقل بكثير مما تنفقه في مجال الصحة والتعليم (**2.54%** للنفقات العسكرية مقارنة بـــ**5.08%** و**11.31%** على التعليم والصحة على التوالي). وعلى العكس نجد أن الإنفاقات العسكرية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متقاربة إلى حد بعيد (**3.74%** كنفقات عسكرية مقارنة بـــ**4.55%** و**5.64%** على التعليم والصحة على التوالي).

يفسر هذا التباين في طريقة توزيع النفقات الحكومية بين هاتين المجموعتين من الدول إلى أن الدول المصنعة والمرتفعة الدخل والمعبر عنها بدول **O.C.D.E** تهتم أكبر بضمان حياة لائقة لمواطنيها تقوم أساس على مبدأ العيش في كرامة ورفاهية،فقد وصل متوسط العمر المتوقع عند الولادة لعددا من دول المنظمة مرتفعا جدا مقارنة بالمناطق الأخرى فعلى سبيل المثال بلغت هذا المتوسط في ألمانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة **80.6**، **81.7**، **78.7**، **80.3** سنوات على التوالي[11].

الشكل رقم02: الإنفاق الحكومي على الشؤون العسكرية، الصحة والتعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)

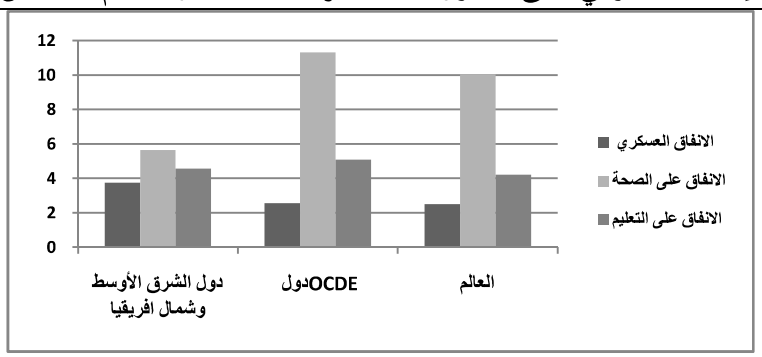

المصدر: مشروع معهد بروكنغز حول علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم الإسلامي، بحث تحليلي رقم **12**، أفريل **2008**.

وعلى العكس نجد أن المنطقة العربية مازالت تقدم أولوية أمن الدولة على أمن الفرد ورفاهيته وهذا مرده إلى تنامي الخلافات العربية– العربية والتي دفعت إلى تبني خيار السباق نحو التسلح، وكذا تنامي موجة العنف الداخلي والتي تزامنت مع مرحلة التحول في بعض الدول العربية والتي عرفت "بالربيع العربي" والذي تطور في بعض الحالات إلى نزاع مسلح وفوضى دائمة كحالة ليبيا وسوريا.

المطلب الثالث: تحدي الحرية الاقتصادية.

تعد الحرية الاقتصادية من بين أهم المتغيرات التي يمكن أن تحدد توجهات التنمية الإنسانية لأية دولة حيث تعبر عن فرصة من بين جملة الفرص الاجتماعية والتي يمكن أن تحقق الحياة اللائقة والتي يصبو إليها أي فرد. ترتبط الحرية الاقتصادية ارتبطا وثيقا بفرص الدخل، حيث أن توسيع خيارات الفرد في مجال الإنتاج ثم الوصول إلى الأسواق سيتيح فرص كبيرة لنمو دخله الفردي. كما تؤثر الحرية الاقتصادية إيجابا على تقليص فجوة الدخل بين الأفراد في المجتمع، الأمر الذي سيؤدي بها لاحقا إلى تخفيض نسب الفقر في المجتمعات العربية. ففي الدول الأقل حرية اقتصاديا يحصل الفقراء على دخل أقل مما يحصل عليه الفقير في الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية أكثر. إذ تشير الإحصائيات أن **10%** من الفقراء في الدول الأقل حرية يحصلون على **1358** دولار أمريكي سنويا مقابل **610** **11** دولار سنويا في الدول الأكثر حرية[12] (فرق دخل الفقراء بين الحالتين يصل إلى الضعف).

يعد تمتع الأفراد بالحرية الاقتصادية عنصرا أساسيا في توسيع خيارات الفرد في الدول العربية. يلاحظ من خلال الشكل رقم **03** أن الدول العربية التي تتمتع بمؤشرات مرتفعة في مجال الحرية الاقتصادي (خاصة دول الخليج العربي) هي نفسها الدول التي تتصدر ترتيب الدول العربية في التنمية الإنسانية عدا دول الأردن والتي لا تتمتع بنفس مستوى التنمية الإنسانية مقارنة بدول الخليج وهذا بالرغم أن مجال الحرية الاقتصادية كبير جدا ويتقارب مع بعض دول الخليج العربي كالإمارات والبحرين.

يدفعنا تسليط الضوء على الحرية الاقتصادية في الدول العربية إلى الاهتمام بطبيعة المنظومات الاقتصادية في هذه الدول، فبالرغم من قيام أغلب هذه الدول (خاصة التي كانت تتبنى الخيار الاشتراكي سابقا) بإصلاحات اقتصادية قصد تحرير أسواقها التجارية والمالية إلا أن بعضها مازالت تسير بشكل أو بآخر نحو السياسات الحمائية. حيث يلاحظ أن ليبيا السودان، سوريا، العراق والجزائر على الترتيب أكثر الدول حمائية لاقتصادياتها وأكثرها تضييقا لحرية المبادرة الاقتصادية.

الشكل 03: تصنيف الحرية الاقتصادية للدول العربية لسنة 2012(بالقيمة والترتيب)

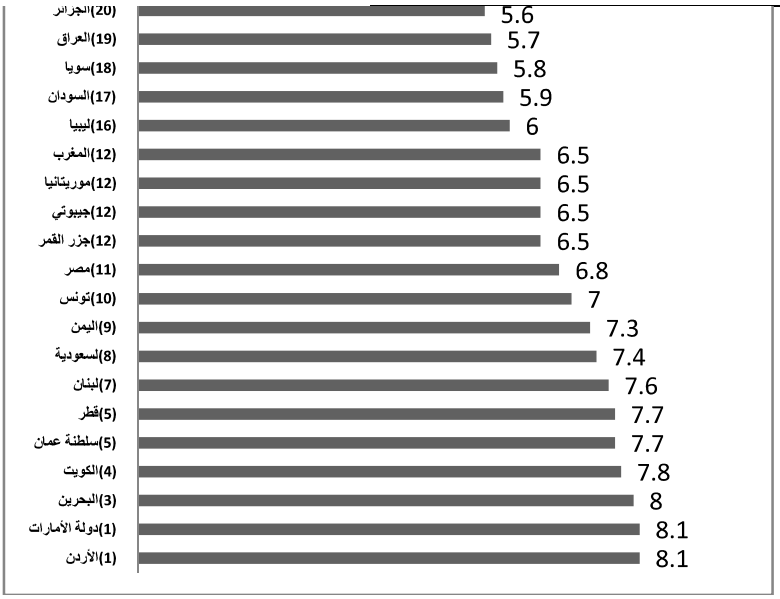

المصدر: التقرير السنوي لسنة **2014** للحرية الاقتصادية في العالم العربي.

المطلب الرابع: انتشار ظاهرة الفساد.

يترتب عن تفشي ظاهرة الفساد استتراف للدخل القومي الخام والذي عادة ما يوجه للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. تجمع أغلب الدراسات إلى أن للفساد آثار سلبية على التنمية الإنسانية بمختلف متغيراتها حيث يساهم الفساد بصفة كبيرة في تراجع النفقات العامة الموجهة للتعليم والصحة (دراسة باولو مورو **P.Mauro** حول أثر الفساد على النفقات الحكومية في مجال التعليم والصحة)[13].وذهب كل من قوبتا، دافودي و تيونقسن **Gupta, Davoodi and Tiongson** (سنة **2000**) في أبحاثهم لدراسة أثر الفساد على مجالي الصحة والتعليم إلى اعتبار أن الفساد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف خدمات التعليم والصحة وكذا إلى تراجع جودتهما. كما أن تفشي الفساد بحسب نفس الدراسة يشجع ارتفاع نسب الوفيات عند الأطفال وكذا نسبة المواليد الذين يولدون ناقصي الوزن،كما يؤثر سلبا على التعليم في الطور الابتدائي وهذا من خلال ارتفاع نسب التسرب المدرسي في هذا الطو[14].

الجدول رقم 03: مؤشر الفساد ومؤشر التنمية الإنسانية في الدول العربية:

	الفساد حسب تقرير مؤشر مدركات الفساد 2014		التنمية الإنسانية حسب تقرير 2013	
	قيمة مؤشر الفساد من 100 نقطة (كلما اقتربت القيمة من100 كلما كانت الدولة أقل فسادا)	الترتيب العالمي من بين 175 دولة	قيمة مؤشر التنمية الإنسانية بين 0 و1(كلما اقتربت القيمة من 1 كلما كانت التنمية الإنسانية مرتفعة)	الترتيب العالمي للتنمية الإنسانية
الإمارات	70	25	0.818	41
قطر	69	26	0.834	36
البحرين	49	55	0.796	48
الأردن	49	55	0.700	100
السعودية	49	55	0.782	57
سلطنة عمان	45	64	0.731	84
الكويت	44	67	0.790	54
تونس	40	79	0.712	94
المغرب	39	80	0.591	130
مصر	37	94	0.662	112
الجزائر	36	100	0.713	93
لبنان	27	136	0.745	72
سوريا	20	159	0.648	116
اليمن	19	161	0.458	160
ليبيا	18	166	0.769	64
العراق	16	170	0.590	131
السودان	11	173	0.414	171

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية **2013**، تقرير مؤشر مدركات الفساد **2014**.

بلغ متوسط مؤشر الفساد في الدول العربية مجتمعة (والتي أشير إليها في تقرير مؤشر مدركات الفساد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) لسنة **2014** قيمة **38/100** وهي قيمة أدنى بقليل من قيمة المؤشر العالمي والذي وصل إلى **43/100** [15]. تؤدي بنا مقارنة مؤشري التنمية الإنسانية والفساد (كما هو موضح في الجدول رقم **03**) إلى استنتاج أن أغلب الدول العربية التي تعاني استفحال ظاهرة الفساد (تراجع مؤشر الفساد) تعرف تراجعا في قيمة مؤشر تنميتها الإنسانية، وهذا على غرار دول السودان، العراق، ليبيا واليمن.وعلى العكس نجد أن بعض دول الخليج العربي والتي تعاني أقل بكثير من ظاهرة الفساد حققت قيم مرتفعة في مؤشر التنمية الإنسانية كحالة قطر، الإمارات وبدرجة أقل البحرين، الكويت والعربية السعودية. أما عن بقية الدول فتظهر بجلاء العلاقة السببية الطردية بين مؤشر الفساد ومؤشر التنمية الإنسانية إلا في حالات محدودة، إذ تعد حالات لبنان والجزائر وليبيا من بين الحالات التي لم تظهر من خلالها العلاقة الطردية بين المؤشرين، إذ أن استفحال الفساد في هذه الدول لم يؤد إلى تراجع كبير في مؤشر التنمية الإنسانية. بالمقابل نلاحظ خصوصية حالتي المغرب ومصر.

خاتمة

لقد خلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– أن الدول العربية غير منسجمة ولا متماثلة من حيث مستوى التنمية الإنسانية إذ يختلف الأمر من إقليم لآخر ومن دولة لأخرى. تتصدر دول الخليج قائمة الدول العربية للتنمية الإنسانية، حيث تتمتع بعض دولها بمؤشر تنمية إنسانية مرتفعة. بالمقابل تتقارب بقية الدول العربية نسبيا (دول الشرق الأوسط، المغرب العربي) في مؤشر وترتيب التنمية الإنسانية.

– ساهم الريع النفطي بشكل كبير في تحسين مؤشر التنمية الإنسانية لبعض الدول النفطية خاصة الخليجية منها، حيث أن انتعاش مداخيل النفط في هذه الدول أدى إلى تحسين فرص الدخل في هذه الدول. كما استثمرت هذه الدول (خاصة دول الخليج) مداخيل الريع في الاستثمار في التعليم والصحة الأمر الذي أثر إيجابا على متوسط العيش المتوقع تعند الولادة وكذا تحسين خدمات التعليم كما وكيفا.

– ترتبط أهم معوقات التنمية الإنسانية بالمتغيرات الداخلية لهذه الدول وبالإرادة السياسية تحديدا. إذ تعد الحرية الاقتصادية من بين أهم الحريات التي يمكن أن تضمن فرص تحقيق حياة لائقة للفرد العربي، وفي هذا الإطار نجحت بعض الدول العربية الرائدة في مجال الحرية الاقتصادية في تحقيق نمو عالي في الدخل الفردي، كما نجحت في آن واحد في تحسين تصنيفها للتنمية الإنسانية.أما فيما تعلق بالشفافية فان غياب هذا العامل في بعض الأنظمة العربية أدى إلى تفشي الفساد خاصة في القطاعات الاقتصادية غير المنتجة خاصة القطاع العسكري، حيث أن طابع السرية للصفقات العسكرية في الدول العربية يزيد من إمكانية تفاقم ظاهرة الفساد. كما يتجلى أثر الفساد على التنمية الإنسانية في الدول العربية في كون أن الفساد يسترف مداخيل النمو الاقتصادي والتي من المفروض أن توجه للتنمية الاجتماعية والاستثمار في التعليم والصحة.

الهوامش

1-**Programme des nations unies pour le développement humain, Rapport Mondial sur le développement humain 1992 (PNUD 1992), Paris : ECONOMICA,1992 , p .13.**

2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاتجاهات الحديثة في التنمية**، الإسكندرية: الدار الجامعة، **2000**، ص.**52**.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2013**، نيويورك: منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **2013**، ص.**156**.

4- Bassam Fattouh, Laura El-Katiri, Energy and Arab Economic Development, Arab Human Development: Research Paper Series, Regional Bureau of Arab States, 2012 , P.10.

5- Julia C. Devlin, Economic Development in the Middle East and North Africa Region, New Jersey: World Scientific, 2010, P.115.

6- Magdi Amin(Ed), After the Spring: Economic Transitions in the Arab World, New York: Oxford University Press, 2012, P.05.

7- Bassam Fattouh, Laura El-Katiri, Op.cit., P.13-14.

8- Ibid., P.14.

9- Robert McNamara In United Nations Organization, Department for Disarmament Affairs, Symposium on the Relationship between Disarmament and Development, New York: United Nations Publications, November 2004, P.35.

10- United Nations Organization, Department for Disarmament Affairs, Symposium on the Relation between Disarmament and Development, New York: United Nations Publications, November 2004, P.30.

11- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2013**، نيويورك: منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **2013**، ص.**156**.

12- مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية ، **مؤسسة البحوث الدولية**، معهد فريزر، الحرية الاقتصادية في الوطن العربي لسنة **2014**، القاهرة: المحروسة للنشر، **2014**، ص.**13**.

13- Paolo Mauro, Corruption and the Composition of Government expenditure, Journal of Public Economics, Washington D.C: Elsevier Science, 1998, P.267.

14- Salçuk Akçay, Corruption and Human Development, Cato Journal, Vol. 26, No.1, Washington: Cato Institute, Winter 2006.P.35.

15- Transparency International, Corruption Perceptions Index 2014, Cambridge : Cambridge University Press, 2014, P.12.